

Distr.: General
11 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 حزيران/يونيه 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	ثانياً- خلاصة وافية
2	فيجي

* CAC/COSP/IRG/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

231220 231220 V.20-07448 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

فيجي

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لفيجي في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

انضمت فيجي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 14 أيار/مايو 2008، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في فيجي في 13 حزيران/يونيه 2008.

واستُعرض تنفيذ فيجي للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الأولى من الدورة الأولى للاستعراض، وقد نُشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 23 آذار/مارس 2012 (CAC/COSP/IRG/II/1/1/Add.6).

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمنع الفساد ومكافحته، على وجه الخصوص، الدستور، وقانون منع الرشوة، وقانون لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد، وقانون الخدمة المدنية، وقانون الانتخابات، وقانون الإدارة المالية، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وقانون عائدات الجرائم. وتتخذ الصكوك الدولية من خلال سن تشريعات وسوابق قانونية وطنية.

وتشمل المؤسسات المشاركة في منع الفساد ومكافحته لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد، ومكتب المراجع العام، ووحدة الاستخبارات المالية في فيجي، ومكتب المدعي العام، ومكتب مدير النيابة العامة، وجهاز شرطة فيجي، ومكتب الانتخابات بفيجي، ودائرة الإيرادات والجمارك في فيجي. وأنشأت فيجي أيضاً مجلساً وطنياً لمكافحة غسل الأموال.

وتتعاون سلطات إنفاذ القانون في فيجي من خلال آليات وشبكات مختلفة، بما في ذلك المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية. وفيجي عضو أيضاً في أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وشبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ، ورابطة وحدات الاستخبارات المالية لجزر المحيط الهادئ، والرابطة الدولية للمدعين العامين، ورابطة المدعين العامين في منطقة المحيط الهادئ، ورابطة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في المحيط الهادئ.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

لم تضع فيجي استراتيجية أو سياسة مكرسة لمكافحة الفساد، ولكنها تعتمد على إطارها التشريعي والتنظيمي القائم لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة ولمنع الفساد. وترد بعض التدابير المتعلقة بالحكم الرشيد كوسيلة للحد من الفساد في الخطة الإنمائية الوطنية لفترة 20 عاماً التي صدرت في عام 2017. وأوضحت السلطات أن لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد تعمل على صياغة واقتراح سياسة وطنية لمكافحة الفساد.

وتتولى لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد مسؤولية مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية. واللجنة مكلفة بالتحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً، وتوجيه جهود الحكومة في مجال مكافحة الفساد، وإذكاء الوعي وتثقيف المواطنين.

وتجري اللجنة تقييمات لتأثير الفساد على السلطات العمومية، وترصد تنفيذها وتقييمه. كما تنظر إدارة منع الفساد التابعة لها في ممارسات وإجراءات الإدارات الحكومية والهيئات العمومية وتقدم توصيات لتعزيز أطرها (المادة 12 من قانون لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد). وبالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه الإدارة بإذكاء الوعي داخل القطاعين العام والخاص والمدارس والمجتمع المحلي. ويقوم قسم الرصد والتقييم التابع للجنة برصد وتقييم فعالية أنشطة الوقاية من أجل تحسين البرمجة.

وقد كُلفت لجنة إصلاح القوانين في فيجي باستعراض ودراسة القوانين الوطنية بغية إصلاحها وتطويرها، ولكنها توقفت عن العمل. وعلى الرغم من أن لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد تجري تقييمات دورية لقوانين مكافحة الفساد من أجل تقديم مقترحات إلى مكتب المدعي العام لإجراء تعديلات عليها، لا توجد عملية منهجية للتقييم الدوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد.

وينص الدستور على أن على لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد أن تسترشد بالمعايير التي وضعتها الاتفاقية وأن تكون كياناً مستقلاً لا يخضع لتوجيه أو رقابة أي شخص أو سلطة، باستثناء المحاكم أو حسبما ينص عليه القانون المكتوب (المادة 115). ويتولى الرئيس تعيين رئيس اللجنة ويجوز له عزله بناء على مشورة لجنة الخدمة القضائية (المادة 5 من قانون اللجنة المستقلة). ويتعين أن يكفل البرلمان ما يكفي من التمويل والموارد لتمكين اللجنة من أداء مهامها وواجباتها بصورة مستقلة وفعالة (الفقرة 14 من المادة 115 من الدستور) ويجب أن تتحمل الحكومة نفقات اللجنة (المادة 4 من قانون اللجنة المستقلة).

وتشارك فيجي في المبادرات والمنظمات الإقليمية والدولية التي تساعد في منع الفساد على النحو المبين أعلاه. وقد دُكرت فيجي بالتزامها بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة باسم وعنوان سلطاتها التي يمكن أن تساعد الدول الأطراف الأخرى على وضع وتنفيذ تدابير محدّدة لمنع الفساد.

القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

تتم عملية التوظيف في الهيئات العمومية بشكل فردي. وينص الدستور على أن التوظيف والترقية يجب أن يستندا إلى الموضوعية والحياد والمنافسة العادلة، وكذا إلى القدرة والتعليم والخبرة وخصائص الجدارة (المادة 123 '1').

ويخضع موظفو الخدمة المدنية للاستقدام بموجب المبدأ التوجيهي لعام 2016 بشأن الاستقدام والاختيار المفتوحين والقائمين على الجدارة الصادر عن مفوضية الخدمة العمومية، الذي يتضمن لوائح مفصلة بشأن اختيار الموظفين. وينطبق هذا المبدأ التوجيهي على موظفي الخدمة المدنية ولكنه لا ينطبق على الموظفين العموميين الآخرين مثل العاملين منهم في الأجهزة والإدارات الحكومية. والتحقق من الجهات المرجعية أمرٌ إلزامي في إطار هذا المبدأ التوجيهي. وتتطلب المبادئ التوجيهية الصادرة بموجب الأوامر العامة الإعلان المفتوح عن المناصب الشاغرة، وتخضع فرص الترقية والتطوير للمنافسة المفتوحة. ويمكن الاطلاع على استعراض إجرائي لجميع قرارات التوظيف.

وباستثناء موظفي وحدة الاستخبارات المالية الذين ينطوي تعيينهم على تقييم أمني يشمل إقراراً بالموجودات والخصوم، لا توجد إجراءات محددة للاستقدام أو التوظيف في الوظائف التي تُعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة. وتنظم لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد تدريباً يتعلق بالأخلاقيات ومكافحة الرشوة لفائدة موظفي القطاعين العام والخاص، وكذلك في الأجهزة التي تنطوي على مخاطر فساد أكبر، على النحو المحدد في تقييمات النزاهة. كما توفر وزارة الخدمة المدنية تدريباً يتعلق بالنزاهة.

وتُنشَرُ جداول الرواتب في الخدمة المدنية عبر الإنترنت وقد خضعت للمراجعة والتدقيق في عام 2016. وللأمناء الدائمين رواتب فردية تحدد بموجب عقد. ويحصل أعضاء اللجان والهيئات الدستورية على راتب يحدده الرئيس.

وترد معايير الترشح للانتخابات البرلمانية في المواد 56 و57 و83 من الدستور. ويحظر قانون الأحزاب السياسية جميع المساهمات الأجنبية المقدمة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين الأفراد، فضلاً عن أي هبات من الشركات. ولا يمكن تقديم هبات إلا من جانب الأفراد، ويجب ألا تتجاوز قيمتها في السنة 10 000 دولار فيجي (حوالي 4 600 دولار من دولارات الولايات المتحدة وقت إعداد التقرير). ويتعين على الأحزاب والمرشحين الكشف عن هوية مانحهم وتقديم تقرير مالي إلى أمين سجل الأحزاب السياسية في مكتب الانتخابات في فيجي في غضون 30 يوماً من نهاية السنة المالية، فضلاً عن بيان بموجوداتهم وخصومهم قبل 30 يوماً من الانتخابات. ويجب على الأطراف أن تقدم تقارير مالية سنوية، وتخضع جميع البيانات للمراجعة.

وتتضمن مدونة قواعد السلوك في الخدمة العمومية الواردة في قانون الخدمة المدنية أحكاماً بشأن واجب تجنب التضارب الحقيقي أو الظاهر في المصالح والإفصاح عنه. وترد أحكام مماثلة في مدونات متخصصة، مثل مدونة قواعد السلوك الخاصة بلجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد، والمبادئ التوجيهية للاشتراء، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمكتب مدير النيابة العامة. ويمكن للمحكمة التأديبية لموظفي الخدمة العمومية التحقيق في حالات انتهاك هذه القوانين والمدونات، مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية (المادة 7 من قانون الخدمة المدنية). ولا توجد مبادئ توجيهية أو لوائح رسمية بشأن كيفية إدارة حالات تضارب المصالح، ولكن هذه المسألة تشكل جزءاً من الدورات التدريبية التي تنظمها اللجنة. وفي وقت الزيارة القطرية، كان مشروع مدونة لقواعد السلوك معروضاً على البرلمان. وفي حال إقرارها، فإنها ستتضمن تجنب تضارب المصالح والدخل والموجودات وغيرها من المصالح والالتزامات، والإفصاح عنها بالنسبة للمسؤولين المنتخبين والمعيّنين الرفيعة المستوى، وأعضاء البرلمان، والموظفين القضائيين، وجميع الموظفين العموميين، وستُنشَرُ لجنة للمساءلة والشفافية بهدف رصد الامتثال للمدونة. ويجب على موظفي مكتب مدير النيابة العامة وأعضاء مجلس العطاءات الحكومية أن يعلنوا بالفعل عن مصالحهم المالية والتجارية بموجب مدونات قواعد السلوك الخاصة بهم.

وتوفر لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد وسائل للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالفساد على موقعها الشبكي، عن طريق خط هاتفي مجاني، أو عن طريق البريد الإلكتروني أو شخصياً. ولدى الشرطة خط إبلاغ مجاني يمكن استخدامه، مع إغفال الأسماء، على مدار الساعة وطوال الأسبوع للإبلاغ عن الشكاوى التي تتعلق بجهاز الشرطة والفساد داخلها. وفي عام 2019، أعلن المدعي العام أنه يجب تقديم جميع الشكاوى المتعلقة بالفساد إلى الأمين الدائم لوزارة الاقتصاد، وأن الأمين هو المسؤول عن ضمان إحالة هذه المسائل إلى لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد. وإلى جانب هذا الالتزام، لا توجد آليات رسمية للإبلاغ داخل الهيئات العمومية. والإبلاغ إلزامي بموجب قانون منع الرشوة (المادة 30 باء) وتنص مدونة قواعد السلوك لعام 2018 المذكورة أعلاه على حماية المبلغين عن المخالفات.

وتنص المدونة القضائية لقواعد السلوك على استقلالية القضاء، وعدم التحيز، والنزاهة، والمساواة في المعاملة أمام القانون. ويقتضي القانون أن يكون الشخص الذي يمارس وظائف قضائية مُلمّاً ومطلعاً على مصالحه الشخصية والائتمانية والمالية وأن يكون على علم في حدود المعقول بالمصالح المالية لأفراد أسرته.

ولدى مكتب مدير النيابة العامة مدونة قواعد مفصلة لقواعد السلوك تشمل جميع الموظفين وتتضمن شروط الإفصاح عن حالات تضارب المصالح بالنسبة للموظفين وأفراد أسرهم. وبموجب الدستور، يُطلب من البرلمان أن يكفل توفير ما يكفي من التمويل والموارد للمكتب لتمكينه من ممارسة سلطاته وأداء مهامه وواجباته باستقلالية وفعالية. وتنظم لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد دورات تدريبية في مجال الأخلاقيات لفائدة دائرة القضاء.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

تُنظَّم المشتريات العمومية بموجب لوائح المشتريات العمومية. وتُستكمل هذه اللوائح بالمبادئ التوجيهية للاشتراء التي أصدرها مكتب الاشتراء في فيجي، والتي تحدد الإجراءات والعمليات التفصيلية المتعلقة بشراء السلع والخدمات والأعمال في الحكومة. ويعكف مكتب الاشتراء على تنظيم وإدارة المشتريات التي تقل قيمتها عن 50 000 دولار فيجي (حوالي 23 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة). ويجب أن يوافق مجلس العطاءات الحكومية على المشتريات الأعلى قيمة. وتشمل المبادئ التوجيهية لعمليات الاشتراء ضمان تحقيق أفضل مردود من المبالغ المصروفة، وتشجيع المنافسة، وضمان المساءلة والشفافية (البند 3).

ويجب الحصول على ثلاثة عروض أسعار تنافسية على الأقل لشراء سلع أو خدمات أو أعمال تتراوح قيمتها بين 100 كحد أدنى و50 000 دولار فيجي كحد أقصى (أي ما بين 46 دولاراً و23 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة) (البند 29). ويجب أن يُدعى إلى تقديم العروض لعمليات الاشتراء التي تزيد قيمتها على 50 000 دولار فيجي (البند 30).

ويجب أن نتيج جميع طلبات تقديم العروض وقتاً معقولاً لأصحاب العروض المحتملين للرد عليها، ويجب أن تتضمن جميع المعلومات اللازمة، بما يشمل مواصفات ذلك الاشتراء ومعايير التقييم الخاصة بإرساء عقد الاشتراء. ويجب نشر جميع طلبات تقديم العروض مرتين على الأقل في صحيفة واحدة على الأقل تُوزَع في فيجي، وعند الاقتضاء، في المنشورات الخاصة أو المجالات التجارية ذات الصلة التي تُوزَع في بلدان أخرى، وعلى المواقع الشبكية التابعة للحكومة. ويجب تقييم جميع العطاءات الواردة وفقاً لمعايير التقييم المحددة سلفاً (البند 37).

ويجب نشر قرار إرساء العقد أو إبلاغ جميع مقدمي العروض بالقرار، ويجوز لمقدمي العروض الاستعلام عن أسباب القرار (البندان 45 و46).

ويمكن تقديم الشكاوى إلى الأمين الدائم لشؤون المالية قبل بدء نفاذ عقد الاشتراء. ويجب القيام، في غضون 30 يوماً، بإصدار قرار خطي يبين أسباب القرار والتدابير التصحيحية الواجب اتخاذها في حال تأييد الشكاوى. ويخضع القرار للمراجعة القضائية (البندان 50 و51). وتشجع المبادئ التوجيهية لعمليات الاشتراء (المادة 3-4-6 منها) الأجهزة على معالجة الشكاوى عن طريق التواصل أو التوفيق.

وتتضمن المبادئ التوجيهية للاشتراء الكفاءات الأساسية التي ينبغي أن تكون لدى الموظفين العموميين المشاركين في عملية الاشتراء، و10 قواعد للاشتراء الحكومي الأخلاقي، والتزامات الإبلاغ عن تضارب المصالح. وعند الإعلان عن تضارب للمصالح، يُستبعد أعضاء مجلس العطاءات الحكومية من تقييم العطاء (البند 18). وتقوم لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد بتدريب الموظفين المسؤولين عن الاشتراء.

وينص قانون الإدارة المالية والتعليمات المتعلقة بالمالية على الإبلاغ عن النفقات والإيرادات. ويُعد وزير الاقتصاد كل سنة قانوناً سنوياً للمخصصات، مرفقاً بوثيقة تحدد تفاصيل مبالغ المخصصات المدرجة، ويعتمد هذا القانون بعد مشاورات في البرلمان (المادة 14 من قانون الإدارة المالية). ويمكن الاطلاع على الميزانية، فضلاً عن بيانات المخصصات الفصلية، والبيانات المالية نصف السنوية، والتقارير والبيانات المالية السنوية، على موقعي البرلمان والحكومة على شبكة الإنترنت. وتنتشر فيجي مجموعة من المواد عن الميزانية السنوية تتضمن تفسيرات واضحة ونقاطاً رئيسية بشأن المعلومات المتعلقة بميزانية كل هيئة عمومية مقدمة في شكل سهل الاستعمال والفهم. ووفقاً لما ذكرته سلطات فيجي، تُجرى مشاورات مع أعضاء من القطاعين العام والخاص وطلاب المدارس قبل صياغة الميزانية السنوية، بما في ذلك على الإنترنت ومن خلال قنوات التواصل الاجتماعي.

ويجب على كل الأجهزة تسجيل جميع المدفوعات والإيرادات وتقديم تقارير عنها (المواد 15 و19 و20 و30 من التعليمات المتعلقة بالمالية). وتخضع الحسابات العمومية، والرقابة على الأموال والممتلكات العمومية،

وكذلك جميع المعاملات ذات الصلة بها، لمراجعة سنوية من جانب المراجع العام (المادة 152 من الدستور)، كما أن تقارير المراجعة متاحة للجمهور. وتتبع المراجعة منهجية قائمة على المخاطر لمعالجة المخاطر المحددة التي تواجهها الكيانات والنظم. كما تُجرى تقييمات سنوية للمخاطر المتعلقة بأطر الرقابة الداخلية، ويجب أن تُجرى هذه التقييمات في كل وزارة (المادة 59 من التعليمات المتعلقة بالمالية). وقد يؤدي عدم الامتثال للقواعد إلى فرض رسوم إضافية (المادة 67 وما يليها من قانون الإدارة المالية)، أو إجراءات تأديبية أو جنائية.

ويعهد قانون السجلات العمومية إلى مكتب المحفوظات بحفظ السجلات العمومية. ويجرم الإضرار بالوثائق العمومية أو إتلافها أو تغييرها أو إخفاؤها أو تزويرها بهدف التسبب في خسارة أو الحصول على مكسب (المادة 160 من قانون الجرائم). وقبل إرسال الوثائق إلى المحفوظات، تكون محفوظة لدى الهيئات العمومية، وتجري حالياً عملية رقميتها.

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

يمكن الاطلاع على التقارير الرسمية المتعلقة بالإجراءات البرلمانية فضلاً عن الوثائق ومشاريع القوانين المقدمة على الموقع الإلكتروني للبرلمان؛ كما أن الجلسات البرلمانية مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام وتُوثق على الإنترنت. وتُجرى عدة هيئات عمومية مشاورات عامة على أساس مخصص. وقد تُطلب بعض الخدمات الحكومية من خلال منصة رقمية، ويمكن تقديم التعليقات بشأن تقديم الخدمات العمومية باستخدام الوسائل الإلكترونية. ولدى الأجهزة الحكومية والوزارات مواقع على شبكة الإنترنت. وتُنشر التشريعات والأحكام والقضايا والمواد القانونية على الإنترنت.

وينص الدستور على الحق في الحصول على معلومات من أي منصب عمومي (المادة 25). ولم يكن قانون المعلومات قد دخل حيز النفاذ وقت إجراء الاستعراض.

وتضطلع لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد بحملات لإذكاء الوعي في القطاعين العام والخاص، وداخل المجتمعات المحلية، والمدارس بدءاً من المدارس الابتدائية. وقد شرعت اللجنة، بالاشتراك مع وزارة التعليم، في وضع منهج دراسي لمكافحة الفساد في المدارس الابتدائية والثانوية، وتنظيم جائزة لسفراء الشباب في مجال مكافحة الفساد، وبرنامج للإشادة بالأعمال التي تتم عن النزاهة والتي يقوم بها المواطنون الشباب. وتُنشر على الموقع الشبكي للجنة مواد للتوعية بلغات متعددة، تتناول مواضيع متعددة منها قنوات الإبلاغ.

ويمنح الدستور الحق في حرية الكلام والتعبير والنشر، بما يشمل حرية التماس المعلومات والمعارف والأفكار وتلقيها وإعطائها وحرية الصحافة والبحث العلمي (المادة 17). وقد يجد القانون من هذا الحق لأهداف منها تيسير إنفاذ معايير وسائل الإعلام، وتنظيم المؤسسات الإعلامية وتسجيلها وطريقة عملها. ويعهد قانون تطوير صناعة الإعلام إلى هيئة تنمية قطاع الإعلام بالتحقيق في الانتهاكات المشتبه فيها لمدونات وسائل الإعلام. ويعاقب على الانتهاكات التي يرتكبها الصحفيون بغرامة تصل إلى 1 000 دولار فيجي (حوالي 460 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) أو بالسجن لمدة تصل إلى سنتين.

القطاع الخاص (المادة 12)

لم تعتمد فيجي معايير لأخلاقيات الأعمال التجارية أو سلوك كيانات القطاع الخاص. وقد أحدثت لجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد تعهداً بالالتزام بنزاهة الشركات خاصاً بشركات مختارة تقدم عطاءات في إطار المناقصات الحكومية، وقد وُقعت عليه ست شركات حتى الآن.

وثمة سجل عمومي للشركات. ويجب تحديث المعلومات المتعلقة بالملكية القانونية والملكية النفعية عند حدوث تغييرات والتحقق منها.

ولا توجد تدابير لتجنب إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط الشركات، مثل الإعانات والرخص الخاصة بالأنشطة التجارية.

وينص مشروع قانون مدونة قواعد السلوك على فرض قيود على تولي الموظفين العموميين السابقين مناصب في القطاع الخاص.

وبموجب قانون الشركات، يتعين على الشركات ومخططات الاستثمار الخاضعة للإدارة أن تحتفظ بسجلات مالية خطية لمدة سبع سنوات وأن تعد بيانات مالية سنوية وتقارير للمديرين على أن تخضع للمراجعة (المادة 386 وما يليها). ويجب أن تكون لدى المؤسسات المالية ضوابط داخلية للمراجعة.

ويحظر قانون الشركات عدم حفظ السجلات أو الدفاتر المالية كما ينبغي أو تزويرها أو إتلافها أو القيام بعمليات قيد زائفة أو احتيالية فيها (المادة 484 وما يليها). ويجري عادة التحقيق في إنشاء حسابات خارج السجلات وغيرها من الممارسات المحاسبية الاحتيالية بوصفها محاولات لغسل الأموال أو التهرب من دفع الضرائب.

ولا تُستثنى الرشاوى من الضرائب في فيجي.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يشمل الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال، في المقام الأول، قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، ولوائح التنفيذ، والصكوك الإدارية ذات الصلة به. وينشئ القانون التزامات فيما يتعلق بالتحقق من هوية (الزبائن) العملاء، وتحديد هوية المالك المستفيد، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وحفظ سجلات المؤسسات المالية، بما يشمل مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيم، والمنشآت والمهين غير المالية المحددة.

وفي تقييم وطني للمخاطر أنجز في أيار/مايو 2015، حُدِّد الفساد على أنه خطر متوسط النطاق فيما يتعلق بغسل الأموال. واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، نقحت فيجي استراتيجيتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في كانون الثاني/يناير 2018. وبموجب قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، يتعين على وحدة الاستخبارات المالية في فيجي ومصرف فيجي الاحتياطي الإشراف على المؤسسات المالية والمنشآت والمهين غير المالية المحددة وضمان امتثالها للقانون واللوائح. وتتبع الوحدة والمصرف الاحتياطي نهجاً قائماً على المخاطر، وبدأ الإشراف على تنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب القائمة على المخاطر من جانب الكيانات المبلغة، بما في ذلك المنشآت والمهين غير المالية المحددة.

ولم تنفذ التزامات قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية بالنسبة لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، إذ لم يُحدِّد الحد الأدنى لهذه المعاملات في الجدول الملحق بهذا القانون. وأُبلغ بأنه في حال نشوء مثل هذه الأنشطة، سيصدر نظام مخصص بشأنها، وبأن الحد الأدنى لمعاملات هذا القطاع سيُحدِّد بعد إجراء استعراض آخر لمخاطر غسل الأموال.⁽¹⁾

وتتعاون وحدة الاستخبارات المالية في فيجي على الصعيدين الوطني والدولي على أساس الاتفاقات المبرمة ومن خلال تبادل المعلومات، على النحو المنصوص عليه في قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية (المواد 25-27)، وكذلك من خلال شبكة إيغمونت الأمانة. وتقدم هذه الوحدة المساعدة وتعمم المعلومات

(1) أشار تقرير تقييم المخاطر الوطني لعام 2015 إلى أنه لا يوجد تجار سبائك الذهب في فيجي وأن احتمال تورط تجار السبائك في غسل الأموال قد صنف على أنه منخفض جداً. وعلاوة على ذلك، ليس هناك سوى تجار يتاجرون بالمعادن الثمينة والأحجار الكريمة على نطاق ضيق، وهؤلاء التجار يقومون بأعمال تجارية في مجال البيع بالتجزئة تشمل مجوهرات محلية الصنع، بقيمة تقل عن الحد الأدنى الذي حددته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وهو 15 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة/اليورو.

الاستخبارية على النظراء المحليين والأجانب بصورة تلقائية وبناء على طلبها. ويجري التعاون الوطني في المقام الأول من خلال المجلس الوطني لمكافحة غسل الأموال، والوحدة، واتفاقات وترتيبات التعاون.

وينص كل من القسم 5 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية والمادة 39 من لوائح الإبلاغ عن المعاملات المالية على اشتراط إقرار الذمة عبر الحدود بشأن العملات والصكوك القابلة للتداول لحاملها التي تكون لها قيمة تعادل 10 000 دولار فيجي أو تزيد عليها. وتنص المادتان 32 و33 من هذا القانون على فرض عقوبات على المخالفات وعلى صلاحيات موظفي الجمارك فيما يتعلق بتفتيش ومصادرة الممتلكات غير المصرح بها أو المشبوهة.

وتُنَفَّذُ الشروط المتعلقة بالمعلومات المتعلقة بالمصدر بالنسبة للتحويلات الإلكترونية للأموال (التحويلات البرقية) في المقام الأول من خلال أحكام قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية (المادتان 7 و12) والمبدأ التوجيهي 4 لوحدة الاستخبارات المالية. وتُتَّخَذُ هذه التدابير وفقاً للفقرة 3 من المادة 14 من الاتفاقية.

وقد أُجريت فيجي تقييمات متبادلة من جانب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال في عامي 2006 و2016. وقدم البلد ثلاثة تقارير متابعة ما بين عامي 2017 و2019 أسفرت عن تحسن معدلات امتثالها.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- دور قسم الرصد والتقييم التابع للجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد في رصد وتقييم فعالية أنشطة المنع (الفقرة 2 من المادة 5).
- نشر معلومات الميزانية بطريقة سهلة المنال، وإجراء مشاورات مستفيضة بشأن الميزانية، بوسائل منها وسائل التواصل الاجتماعي، للسماح بالمشاركة فيها من مواقع نائية (الفقرة 2 من المادة 9).

2-3- التحديّات التي تواجه التنفيذ

تُوصَى فيجي بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، وفقاً للفقرة 1 من المادة 5.
- السعي إلى وضع آلية لإجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بمكافحة الفساد (الفقرة 3 من المادة 5).
- النظر في توسيع نطاق شمول المبدأ التوجيهي للاستقدام والاختيار المفتوحين القائمين على الجدارة بحيث يتجاوز موظفي الخدمة المدنية ليشمل جميع الموظفين العموميين (الفقرة 1 (أ) من المادة 7).
- تحديد واتخاذ إجراءات مناسبة للاختيار والتدريب لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بوجه خاص وضمان التناوب على هذه المناصب عند الاقتضاء (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
- النظر في اعتماد توجيهاً بشأن إدارة تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7).
- اتخاذ خطوات لاعتماد وتنفيذ مشروع قانون مدونة قواعد السلوك، بما يشمل تدابير بشأن الإفصاح عن تضارب المصالح، والموجودات والخصوم، وإنشاء لجنة المساءلة والشفافية (الفقرتان 2 و5 من المادة 8).
- النظر في تعزيز آليات تكفل إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد المشتبه في وقوعها (الفقرة 4 من المادة 8).
- اتخاذ تدابير لمنع الفساد في القطاع الخاص، بطرائق منها:

- اعتماد معايير لأخلاقيات الأعمال التجارية أو قواعد السلوك الخاصة بكيانات القطاع الخاص (الفقرة 2 (ب) من المادة 12)؛
- وضع تدابير لمنع إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم نشاط الكيانات الخاصة، مثل الإعانات والرخص (الفقرة 2 (د) من المادة 12)؛
- منع تضارب المصالح بفرض قيود، لفترة معقولة، على ممارسة الموظفين العموميين السابقين لأنشطة مهنية في القطاع الخاص، عندما تكون لتلك الأنشطة صلة مباشرة بمهامهم السابقة (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12).
- التعجيل بتنفيذ قانون الإعلام (المادة 10 (أ)).
- النظر في وضع مناهج جامعية كجزء من برامج التوعية الموجهة للعموم (الفقرة 1 (ج) من المادة 13).
- تعزيز التدابير الرامية إلى التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها (الفقرة 1 (د) من المادة 13).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يتألف إطار استرداد الموجودات في فيجي أساساً من أحكام ترد في قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وقانون عائدات الجريمة، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية. ويتولى مكتب مدير النيابة العامة النظر في الطلبات المقدمة في المحاكم لاسترداد الموجودات، بما في ذلك التي تستند منها إلى طلبات أجنبية. ومكتب المدعي العام هو السلطة المركزية المختصة بالمساعدة القانونية المتبادلة.

وتوفر المادة 31 من قانون المساعدة المتبادلة الأساس القانوني لتبادل المساعدة القانونية في تحديد عائدات الجريمة أو أدوات الجرائم الأجنبية وتجميدها وضبطها ومصادرتها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للسلطات في فيجي أن تسجل أوامر المصادرة الأجنبية، وأوامر العقوبات المالية، والأوامر الجزرية، التي يمكن إنفاذها كأوامر محلية، على النحو المبين أدناه.

ويمكن للسلطات المختصة، مثل مكتب مدير النيابة العامة، ووحدة الاستخبارات المالية، وجهاز شرطة فيجي، ووحدة الجريمة عبر الوطنية، ولجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد، ومصرف فيجي الاحتياطي، ودائرة الإيرادات والجمارك في فيجي، أن تتعاون مع النظراء الأجانب تلقائياً وعند الطلب.

ولم توقع فيجي أي معاهدات ثنائية لتبادل المساعدة القانونية، ولكن يمكنها تقديم المساعدة إلى أي بلد أجنبي، سواء كان لديه ترتيب أو اتفاق متبادل بشأن المساعدة في المسائل الجنائية مع فيجي أو لا (المادة 5 من قانون المساعدة المتبادلة). ويمكن لفيجي، بوصفها عضواً في الكومنولث، أن تستند إلى الخطة المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية ضمن نطاق الكومنولث. كما تعتبر فيجي الاتفاقية، من حيث المبدأ، أساساً قانونياً للتعاون الدولي.

ولم ترفض فيجي قط أي طلب لاسترداد الموجودات، وتعاونت بنجاح مع الدول طالبة في قضيتين مكتملتين لاسترداد الموجودات متعلقان بمسائل لا علاقة لها بالفساد. وجرى تقاسم الموجودات مع الدولة طالبة في إحدى الحالتين، على النحو المسموح به بموجب المادة 71 جيم من قانون عائدات الجريمة.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يتضمن قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية ولوائحه تدابير تتطلب التحقق من العملاء (العناية الواجبة بشأن العملاء) وتحديد هوية المالكين المستفيدين. ويلزم تعزيز العناية الواجبة بشأن العملاء والمعاملات التي تتطوي على مخاطر كبيرة، بما يشمل الأشخاص المعرضين سياسياً وأفراد أسرهم والمقربين منهم، على النحو المفصل في المبدأ التوجيهي 7 لوحدة الاستخبارات المالية.

وتقدم وحدة الاستخبارات المالية إلى المؤسسات المالية والمنشآت والمهنة غير المالية المحددة المشورة والتوجيه بشأن المتطلبات المنصوص عليها في قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية ولوائحه، بما في ذلك المبادئ التوجيهية القابلة للإنفاذ، والإرشادات السياسية، والمشورة عند الطلب. ويشمل ذلك توجيه إخطارات للتنبيه إلى المؤسسات المالية من أجل حماية النظام المالي حتى لا يستخدم من جانب الأفراد والكيانات المبلغ عنهم باعتبارهم مشبوهين. وعلاوةً على ذلك، تتمتع الوحدة بموجب القانون بصلاحيات إصدار توجيهات إلى المؤسسات المالية والمنشآت والمهنة غير المالية المحددة لاتخاذ الخطوات المناسبة فيما يتعلق بأي معلومات أو تقارير تتلقاها بهدف إنفاذ الامتثال للقانون أو تيسير التحقيقات (الفقرة 1 (ح) من المادة 25). كما أنها تصدر توجيهات بتعليق المعاملات مؤقتاً في حال عدم اكتمال إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء أو الاشتباه في غسل الأموال.

وتنص المواد من 8 إلى 10 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية على شروط حفظ السجلات، تماشياً مع الفقرة 3 من المادة 52 من الاتفاقية.

وتقتضي المادة 3 من قانون المصارف بأن تكون أي شركة تعمل في مجال الأعمال المصرفية في فيجي مؤسسة مالية مرخصة. ولا يرخص مصرف فيجي الاحتياطي، عملاً بسلطته الإشرافية بموجب قانون المصارف، لأي "مصرف وهمي" يعرف بأنه "مصرف مُنشأ في ولاية قضائية ليس له وجود مادي فيها أو غير منتسب إلى مجموعة مالية منظمة" (الفقرة 2، البند 30 من لوائح الإبلاغ عن المعاملات المالية). ويُحظر على المؤسسات المالية إقامة أي علاقة مع المصارف الوهمية (المادة 5 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية والبند 30 من لوائح الإبلاغ عن المعاملات المالية)، وهذا الشرط واجب النفاذ بموجب قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية (المادة 43)، ولوائح الإبلاغ عن المعاملات المالية (البند 42)، وبيان سياسة الرقابة المصرفية رقم 6. ولا تشمل القواعد شرطاً يلزم المؤسسات بأن تتجنب إقامة أي علاقات مع مؤسسات مالية أجنبية تسمح باستخدام حساباتها من قبل المصارف الوهمية.

ولم تضع فيجي شروطاً شاملة لإفصاح الموظفين العموميين عن الموجودات التي يملكونها. غير أن المادة 59 من الأوامر الدائمة لبرلمان جمهورية فيجي تقتضي من الأعضاء، قبل المشاركة في النظر في مسألة برلمانية، أن يعلنوا عن مصالحهم المالية بشأنها. وعلاوةً على ذلك، وبموجب المادة 2-9 من الأوامر الدائمة للجنة فيجي المستقلة لمكافحة الفساد، يجب على جميع موظفي اللجنة أن يُفصحوا سنوياً عن موجوداتهم وخصومهم ومصالحهم وعن موجودات وخصوم ومصالح أزواجهم وأبنائهم. وتنتظر فيجي حالياً في مشروع قانون منشئ لمدونة قواعد السلوك سيُفعل، في حال إقراره، المادة 149 (و) من الدستور. وتقتضي هذه المادة اعتماد قانون مكتوب ينص على تصريح بعض الموظفين العموميين وبعض أقاربهم بموجوداتهم وخصومهم سنوياً، حسبما يحدده القانون، إلى لجنة المساءلة والشفافية، وأن تكون هذه التصريحات متاحة للجمهور. وكما ذكر أعلاه، يجب على موظفي مكتب مدير النيابات العامة وأعضاء مجلس العطاءات الحكومية الإفصاح عن المصالح المالية وغيرها من المصالح بموجب مدونة قواعد السلوك الخاصة بكل فئة منهم.

وعملاً بالإخطارات الصادرة عن مصرف فيجي الاحتياطي وفقاً للمادتين 3 و9 من قانون مراقبة الصرف، يحظر على أي شخص من فيجي أو مقيم فيها، بما في ذلك أي موظف عمومي، أن يحتفظ بأي موجودات في

الخارج ما لم يوافق عليها المصرف الاحتياطي. ويمسك المصرف الاحتياطي سجلاً يتضمن الأشخاص الذين يملكون موجودات في الخارج.

وتنص المادة 22 من قانون الإبلاغ عن المعاملات المالية على إنشاء وحدة الاستخبارات المالية، بينما تحدد المادة 25 مهامها وواجباتها وسلطاتها. ويقدم مصرف فيجي الاحتياطي التمويل والدعم الإداري لعمليات الوحدة، ويقدم جهاز الشرطة ودائرة الإيرادات والجمارك في فيجي دعماً إضافياً في مجال التوظيف. والوحدة عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال ومجموعة إيغومنت ورابطة وحدات الاستخبارات المالية في جزر المحيط الهادئ.

وتتلقى وحدة الاستخبارات المالية قدرًا كبيراً من المعلومات والبيانات في شكل معاملات مالية وتقارير أخرى. وأبلغت السلطات عن وجود قدرات كافية لتطوير المعلومات الاستخباراتية وتعميمها على السلطات المعنية من خلال نظام استخراج البيانات، وأداة الإنذار والرصد على مدار الساعة وطوال الأسبوع، ونظام إدارة الحالات، ونظم الوصول المباشر إلى البيانات في وحدة الاستخبارات المالية.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

لا يعطي تشريع فيجي صفة قانونية محددة للدول الأجنبية لتحريك دعوى مدنية أمام المحاكم في فيجي. بيد أنه ليس في هذا التشريع ما يمنع الدول الأجنبية من تحريك دعوى مدنية في فيجي لإقرار الحق في الممتلكات أو ملكيتها لها.

وتتمتع المحاكم بسلطات جنائية عامة لمنح التعويضات ورد الحق بموجب قانون الأحكام والعقوبات لعام 2009 (الجزء العاشر المتعلق بأوامر رد الحق والتعويض، المواد 49-52). وإصدار المحكمة لأوامر تتعلق بالعقوبات المالية مشمولاً بالقسم 3 من الجزء 2 (المواد 20-27) من قانون عائدات الجريمة، والمادة 12 ألف ألف من قانون منع الرشوة، وكذلك المادة 71 زاي من قانون عائدات الجريمة، في قضايا الثروات المجهولة المصدر. وينبغي أن ينطبق هذا، نظرياً، على الدول الأجنبية.

وفي حين تنص الفقرة 3 من المادة 39 من قانون عائدات الجريمة على حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية، لا يعترف أي حكم قانوني محدد بمصالح الدول الأجنبية بوصفها من بين المطالبين الرئيسيين في إجراءات المصادرة.

ويمكن لسلطات فيجي أن تسجل أوامر الحجز الأجنبية، وأوامر العقوبات المالية، والأوامر الجزرية، التي تصبح قابلة للتنفيذ ويمكن إنفاذها كأوامر محلية. وتنص المادة 31 من قانون المساعدة المتبادلة، على وجه التحديد، على أن يأذن المدعي العام لمدير النيابة العامة خطياً بطلب تسجيل أمر مصادرة أجنبي أو أمر أجنبي يتعلق بفرض عقوبة مالية على الممتلكات التي يُعتقد أنها موجودة في فيجي. ويكون أمر الحجز الأجنبي المسجل في المحكمة نافذاً ويمكن إنفاذه كما لو كان أمر حجز صدر بموجب قانون عائدات الجريمة وقت التسجيل (الفقرة 4 من المادة 31 من قانون المساعدة المتبادلة). ويجوز لفبيجي أيضاً مصادرة العائدات الأجنبية من خلال إصدار أوامر للمصادرة المحلية (الجزء 2، المواد 5-27 هاء من قانون عائدات الجريمة).

وفيما يتعلق بالتدابير المؤقتة التي تُقضي إلى المصادرة، تنص المادة 13 من قانون المساعدة المتبادلة على أنه يجوز للبلدان الأجنبية الحق في تقديم طلبات تفتيش وضبط وأنه يجوز للنائب العام أن يأذن لضابط شرطة بأن يتقدم بطلب إلى قاضٍ للحصول على أمر تفتيش يطلبه بلد أجنبي. وتنص الفقرة 2 من المادة 31 من هذا القانون كذلك على أنه، في حالة طلب بلد أجنبي من المدعي العام أن يقوم بالترتيبات لإنفاذ أمر جزري أجنبي، يجوز للمدعي العام أن يأذن خطياً لمدير النيابة العامة بأن يطلب تسجيل هذا الأمر في المحكمة. ويكون الأمر الجزري الأجنبي المسجل على هذا النحو نافذاً، ويمكن إنفاذه بنفس الطريقة التي ينفذ بها الأمر الجزري المحلي (الفقرة 6 من المادة 31).

ويسمح قانون المساعدة المتبادلة بتقديم المساعدة في إجراءات المصادرة غير المستتدة إلى الإيداع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يشترط قانون عائدات الجريمة الإيداع في الإجراءات المحلية المتعلقة بالتحقيق والحجز (المادة 10). وعلاوة على ذلك، فالمادة 11 من قانون عائدات الجريمة تسمح لمدير النيابات العامة بالتماس أمر بالحجز من المحكمة، وهو أمر يجوز للمحكمة أن تصدره إذا اقتنعت بأن الممتلكات مشبوهة. وقد استحدثت فيجي مؤخراً فعلاً إجرامياً يتعلق بالثروات المجهولة المصدر، مما سيسمح للسلطات بتسجيل الأوامر ذات الصلة وإنفاذها.

وتسمح المادة 47 من قانون عائدات الجريمة للمدعي العام بتولي رعاية ومراقبة الممتلكات الخاضعة لأمر زجري أجنبي مسجل. ويُطلب من المدعي العام الاحتفاظ بالممتلكات في انتظار مصادرتها، ويجوز له إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية المختصة بشأن مراقبة وإدارة الممتلكات الأجنبية المقيدة. وترد إجراءات إدارة الممتلكات المقيدة والمحجوزة والتصرف فيها في دليل اللوائح التنظيمية المتعلقة بعائدات الجريمة لعام 2012 (إدارة الممتلكات والتصرف فيها).

ويمكن الاطلاع على الإرشادات الموجهة إلى البلدان الطالبة بشأن محتوى طلبات تبادل المساعدة القانونية والمتطلبات الأخرى المتعلقة بها على الموقع الشبكي لمكتب مدير النيابات العامة.⁽²⁾

ويجوز رفض تقديم المساعدة إذا كان من شأن المساعدة، في رأي المدعي العام، أن تضر بالمصالح الوطنية أو الأساسية أو العامة لفيجي أو أن تؤدي إلى ظلم واضح أو إنكار لحقوق الإنسان (المادة 6 من قانون المساعدة المتبادلة).

وفي الممارسة العملية، تُجرى مشاورات مع الدول الطالبة. وتعمل فيجي على وضع مبادئ توجيهية بشأن معالجة طلبات تبادل المساعدة القانونية.

وتنص المواد 13 و16 و27 ألف والفقرة 3 من المادة 39 من قانون عائدات الجريمة على حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية فيما يتعلق بالصلاحيات المتاحة بموجب القانون. وقبل إصدار أمر تقييدي، يجب إخطار الأشخاص المعنيين بالطلب، ما لم تستغن المحكمة عن هذا الشرط بناء على طلب مدير النيابات العامة (المادة 37 من القانون).

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

تُدفع جميع العائدات المستردة في فيجي إلى صندوق الموجودات المصادرة. وتنص المادتان 71 ألف و71 دال من قانون عائدات الجريمة على اقتطاع هذه المدفوعات من الصندوق وفقاً لما يرى الوزير المسؤول عن العدل أنه ضروري للوفاء بالتزام فيجي فيما يتعلق بأوامر الحجز الأجنبية المسجلة أو أوامر العقوبات المالية الأجنبية المسجلة، بموافقة وزير المالية؛ وعلى اقتطاع مدفوعات من أجل تنفيذ أوامر الحجز، حسب التوجيهات، بموجب المادة 15 من قانون عائدات الجريمة. والنفقات مُرخص بها أيضاً بموجب المادة 71 هاء بالنسبة لتدابير إنفاذ قانون عائدات الجريمة، وقانون المساعدة المتبادلة، وقانون الإبلاغ عن المعاملات المالية، وتوفير الموجودات والخدمات لتعزيز تدابير إنفاذ القانون ذات الصلة بالأفعال المذكورة أعلاه، وما يتصل بها من تدابير منع الجريمة.

وتمنح المادة 71 جيم المدعي العام سلطة تقديرية لعقد ترتيبات مع السلطات المختصة الأجنبية من أجل تقاسم العائدات بين الطرفين، حسبما يراه المدعي العام مناسباً.

ولا تنص التدابير الموجزة أعلاه على الإرجاع الإلزامي للعائدات إلى الدول الطالبة في حالة الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.

<http://odpp.com.fj/mutual-assistance> (2)

وتخضع تكاليف استرداد الموجودات من خلال تبادل المساعدة القانونية لاتفاقات أو ترتيبات على أساس كل حالة على حدة. وأعربت سلطات فيجي عن اهتمامها بوضع مبادئ توجيهية بشأن استرداد الموجودات تغطي تلك المسألة أيضاً.

2-3- التحديّات التي تواجه التنفيذ

تُوصى فيجي بما يلي:

- النظر في اعتماد شرط يقضي بتجنب المؤسسات المالية إقامة علاقات مع المؤسسات المالية الأجنبية التي تسمح للمصارف الوهمية باستخدام حساباتها (الفقرة 4 من المادة 52).
- النظر في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين، إلى جانب فرض عقوبات ملائمة على عدم الامتثال، من خلال اشتراط وتنفيذ مشروع قانون مدونة لقواعد السلوك (الفقرة 5 من المادة 52).
- اعتماد تدابير للاعتراف بمطالبة دولة أجنبية باعتبارها مالكة شرعية للممتلكات في إجراءات المصادرة (المادة 53 (ج)).
- اعتماد تدابير في التشريعات واللوائح التنظيمية ذات الصلة بشأن إرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدول الطالبة وفقاً للفقرة 3 من المادة 57.
- النظر في وضع دليل أو مبادئ توجيهية بشأن استرداد الموجودات يتناول مسائل مثل تكاليف استرداد الموجودات (الفقرة 4 من المادة 57).